جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية العراقية ازاء الاتحاد الأوربي بعد العام ٢٠٠٣ وافاق المستقبل

أطروحة تقدم بها الطالب

طالب ثامر حمدان

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية – العلاقات الدولية

بإشراف

ا. د قاسم محمد عبد علي

1447هـ **٢٠٢٥م**

﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾

صدق الله العليُّ العظيم

﴿سورة سبأ/الآية:٦﴾

الإهـــــــــــــــــداء

إلى

روح والديّ العزيز رحمه الله وإلى روح والدتي العزيزة

إلى

من شجعني وساندني لمواصلة مسيرتي العلمية

إلى

زوجتي وأبنائي أهدي جهدي هذا

الباحث

طالب ثامر حمدان

بسم الله الرحمن الرحيم

اذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ" ١٥٢ من سورة البقرة

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه المنتجبين ... يسرنيّ أن أتقدم بوافر الشكر والإمتنان إلى العاملين في معهد العلمين للدراسات العليا لاتاحتهم الفرصة لنا في النجف الاشرف في اكمال دراسة الدكتوراه .

ومن باب العرفان ورد الجميل اتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل والمشرف على هذه الرسالة (ا. د. قاسم محمد عبد علي) لقبولة الإشراف على أطروحتي هذه , ولتوجيهاته السديدة التي أغنت مضامين الأطروحة , ومتابعته المستمرة لي في انجازها , فله جزيل الشكر والامتنان .

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتنا في معهد العلمين للدراسات العليا , لما قدموه لنا طول مدة الدراسة التحضيرية , فلهم عظيم الشكر والامتنان .

ولا يفوتني بأن اتوجة بالشكر إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة, لتكفلهم عناء قراءة الدراسة وتقويمها.

الباحث

طالب ثامر حمدان

الملخص

تتناولت هذه الدراسة تطور السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مع التركيز على التحولات الجذرية التي طرأت على طبيعة صنع القرار السياسي الخارجي في العراق، نتيجة الانتقال من نظام شمولي مركزي إلى نظام ديمقراطي اتحادي .توضح الأطروحة المرتكزات والمحددات الداخلية، والخارجية التي أثرت على توجهات العراق الخارجية، مثل النظام الفيدرالي، وضعف الأداء المؤسسي، وتدخل دول الجوار، والاحتلال الأمريكي .كما ركزت الدراسة على توجهات السياسة العراقية تجاه الاتحاد الأوروبي، من حيث تطور العلاقات الثنائية، والدور الذي أداه الاتحاد في مرحلة ما بعد الغزو، خصوصاً في مجال الإعمار، والمساعدات الإنسانية.

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي لفهم طبيعة العلاقات الدولية وتفسير التحولات في السياسة الخارجية العراقية، مستنداً إلى الأطر النظرية في العلاقات الدولية، ولا سيما مدرستي الواقعية والمثالية، ونظرية صنع القرار . وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية العراقية ما زالت تعاني من ضعف في الاستقلالية والفاعلية نتيجة لتشابك العوامل الداخلية والتدخلات الإقليمية والدولية. الأمر الذي يفرض على العراق إعادة بناء استراتيجيته الخارجية بما يمن ضمن تحقيق مصالحه القومية، وخصوصاً في علاقته مع الاتحاد الأوروبي.

وأظهرت النتائج أن تعدد الجهات المعنية بصنع القرار الخارجي بعد ٢٠٠٣ أدى إلى ارتباك في توجيه السياسة الخارجية، وأن تداخل الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث وتناقض الأدوار تسبب بغياب الانسجام المطلوب .كما فرض الاحتلال الأمريكي واقعاً جديداً على القرار السياسي الخارجي العراقي، إذ تعرضت السياسة الخارجية إلى الضغوط المختلفة، مما حدّ من قدرة العراق على بناء تحالفات متوازنة. وتجلى تأثير دول الجوار كبيراً في رسم ملامح السياسة الخارجية

العراقية، خاصة عن طريق وكلاء داخليين، مما أضعف الموقف الرسمي وأربك العلاقات الدبلوماسية.

كما أن ضعف المؤسسات الدبلوماسية العراقية، وخصوصاً وزارة الخارجية، انعكس سلباً على الأداء الخارجي للعراق، نتيجة التوافقية وعدم مراعاة التخصص، وغياب المهنية في تعيين الكوادر الدبلوماسية في حالات كثيرة .وبقيت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي دون المستوى المطلوب، رغم الفرص المتاحة بعد ٢٠٠٣، بسبب غياب استراتيجية عراقية واضحة لتعزيز التعاون الثنائي في ملفات سياسية واقتصادية .وأدى الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ إلى إشكآليات في توزيع الصلاحيات، إذ منحت بعض المواد سلطات للأقاليم تخالف مفهوم السياسة الخارجية الموحدة، ما أربك علاقات العراق الدولية. كما أثرت البيئة الأمنية الهشة داخل العراق منذ عام ٢٠٠٣ وما تلاها من متغيرات أمنية في عام ٢٠١٤، بما فيها الإرهاب، والانقسامات المجتمعية، سلباً على قدرة الدولة في ممارسة دور خارجي فاعل .وتأثرت السياسة الخارجية العراقية بالمتغيرات الإقليمية والدولية، مثل الصراع الإيراني–الأمريكي، مما جعل العراق ساحة تنافس إقليمي أكثر من كونه فاعلاً مستقلاً .تؤكد الدراسة على ضرورة إعادة بناء السياسة الخارجية العراقية، على على وفق رؤية وطنية نابعة من المصلحة العامة، مع التركيز على استقلال القرار، والمهنية في التمثيل الخارجي، وتفعيل الشراكات الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-١١
الفصل الأول السياسة الخارجية العراقية دراسة في الإطار النظري	١٢-٦٣
المبحث الأول: السياسة الخارجية والمفاهيم المقاربة	١٤-٣١
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	١٤-٢٠
المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية	٢١-٢٦
المطلب الثالث: آليات صنع السياسة الخارجية	٢٧-٣١
المبحث الثاني: تطور السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣	٣٢-٦٢
المطلب الأول: مرتكزات ومحددات السياسة الخارجية العراقية قبل عام ٢٠٠٥	٣٣-٤٤
المطلب الثاني: آليات صنع السياسة الخارجية العراقية	٤٤-٥٦
المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٣	٥٧-٦٢
الفصل الثاني السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣	٦٤-١١٤
المبحث الأول: أهداف ومبادئ السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣	٦٦-٨٨
المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية العراقية	٦٦-٧٧
المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية العراقية	٧٨-٨٨
المبحث الثاني: وسائل وآليات صنع السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣	٨٩-١٠٤
المطلب الأول: الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية	٨٩-٩٥
المطلب الثاني: الوسائل الرمزية والدعائية والعسكرية ومنظمات المجتمع المدني	٩٥-١٠٤
المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية العراقية (الإقليمية والدولية)	١٠٥-١١٣
المطلب الأول: التوجيهات الإقليمية للسياسة الخارجية العراقية	١٠٥-١١١
المطلب الثاني: التوجيهات الدولية للسياسة الخارجية العراقية	١١١-١١٣
الفصل الثالث	١١٥-١٦٦

العوامل والمتغيرات المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوربي بعد عام ٢٠٠٣ ومحدداتها	
المبحث الأول: المتغيرات المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوربي	١١٧-١٣٩
المطلب الأول: المتغيرات الداخلية	١١٧-١٢٣
المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية	١٢٤-١٣٣
المطلب الثالث: المتغيرات الدولية	١٣٣-١٣٩
المبحث الثاني: المقومات المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية العراقية اتجاه الاتحاد الأوربي	١٤٠-١٥٦
المطلب الأول: المقومات السياسة	١٤٠-١٤٣
المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية	١٤٣-١٥٣
المطلب الثالث المقومات العسكرية الامنية	١٥٤-١٥٦
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية العراقية اتجاه الاتحاد الأوربي	١٥٧-١٦٥
المطلب الأول: المحددات الداخلية	١٥٧-١٦٣
المطلب الثاني: المحددات الإقليمية	١٦٣-١٦٤
المطلب الثالث: المحددات الدولية	١٦٤-١٦٥
الفصل الرابع مستقبل السّياسة الخارجيّة العراقيّة تجاه الاتّحاد الأوروبي	١٦٧-٢١٢
المبحث الأول: مشهد تطوّر أداء السّياسة الخارجيّة العراقيّة تجاه الاتّحاد الأوروبي	١٧٠-١٨٧
المطلب الأول: طبيعة تطور العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد الأوروبي	١٧٠-١٧٧
المطلب الثاني: زيادة فاعلية علاقات العراق المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي	١٧٨-١٨٢
المطلب الثالث: مكاسب العراق ودول الاتحاد الأوروبي من زيادة فاعلية العلاقات الثنائية بين الجانبين	١٨٢-١٨٧
المبحث الثاني: مشهد تراجع أداء السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوروبي	١٨٨-٢٠١
المطلب الأول: العلاقات العراقية الأوروبية في الميزان الأمريكي	١٨٩-١٩٥
المطلب الثاني: ضعف أداء السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوروبي	١٩٦-١٩٩

المطلب الثالث: انعكاسات مشهد تراجع أداء السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوروبي	١٩٩-٢٠١
المبحث الثالث: مشهد استمرارية الأداء السياسي الخارجي تجاه الاتحاد الأوروبي	٢٠٢-٢١٢
المطلب الأول: تعافي السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوروبي	٢٠٢-٢٠٦
المطلب الثاني: العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد الأوروبي تدخل مرحلة جديدة بعد عام ٢٠١٤	٢٠٦-٢٠٨
المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الخارجية للعراق مع الاتحاد الأوروبي	٢٠٩-٢١٢
الخاتمة والاستنتاجات	٢١٣-٢١٤
قائمة المصادر	٢١٥-٢٢٨
ABSTRACT	

المقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط، ومنذ مطلع الألفية الثالثة، تحولات جذرية عميقة وغير مسبوقة، كان لها أثر بالغ في إعادة تشكيل المشهد السياسي، والأمني، والاقتصادي على نطاق واسع .في قلب هذه التحولات، برز العراق كنقطة محورية، إذ مر بتغيرات مفصلية بعد عام ٢٠٠٣. هذا التاريخ لا يمثل مجرد تغيير في الحكم، بل يجسد تحولاً شاملاً في بنية الدولة العراقية، من نظام شمولي مركزي اتسم بالاستبداد والتفرد في القرار، إلى نظام ديمقراطي اتحادي يقوم على التعددية السياسية والمؤسسات المنتخبة .إن فهم طبيعة هذه التحولات، وتأثيراتها المتعددة الأوجه على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية، يمثل جوهر هذه الدراسة.

قبل عام ٢٠٠٣، كانت السياسة الخارجية العراقية محكومة بقرارات فردية وتوجهات قومية متشددة، كثيراً ما اتسمت بالعدائية والصدام مع دول الجوار والمجتمع الدولي. هذه التوجهات أدت إلى حروب مدمرة، وعزلة دولية، وفرض عقوبات اقتصادية قاسية بموجب قرارات مجلس الأمن، مما خلف إرثاً ثقيلاً من التدهور في البنية التحتية والاقتصاد، ومعاناة إنسانية واسعة النطاق. كان العراق حينها يدير سياساته الخارجية في إطار مؤسسات مقيدة، وفي غياب دستور مكتوب، إذ سيطر حزب واحد على كل مفاصل الدولة، وكانت الأيديولوجية الشاملة والدور المتفرد لصاحب القرار هي السائدة .هذا الواقع عكس نفسه على سمعة العراق الدولية وعلاقاته الخارجية، وجعل منه مصدر تهديد للاستقرار الإقليمي والدولي.

مع سقوط النظام السياسي السابق في أبريل ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلة جديدة تطلبت إعادة بناء شاملة على المستويات كافة، بما في ذلك السياسة الخارجية .أصبحت السياسة الخارجية العراقية بعد هذا التاريخ ملتزمة ومتأثرة بمؤسسات وحلقات كثيرة، من نصوص الدستور الدائم ورئيس

الجمهورية، إلى رئيس مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، ومجلس النواب، والمستشارين والأجهزة الأمنية ذات العلاقة .كما أن الدستور العراقي الجديد لعام ٢٠٠٥ منح الأقاليم الحق في فتح ممثليات لها في السفارات العراقية، وسمح للأقاليم وحتى لبعض المحافظات بإقامة صلات خارجية، وهو ما أضاف طبقة جديدة من التعقيد في عملية صنع القرار، وربما أدى إلى تعارض مع القرارات الصادرة عن السلطة المركزية الاتحادية في بغداد .يضاف إلى ذلك، تأثير المؤسسات غير الرسمية، مثل المرجعيات والرموز الدينية، والأحزاب، والرأي العام، والصحافة، والأقليات، والجماعات المسلحة، على عملية صناعة القرار السياسي العراقي الخارجي .هذه البيئة المتغيرة، التي تعاني من تحديات هوية وطنية جديدة وصراعات داخلية وخارجية، زادت من تعقيد مهمة صياغة سياسة خارجية متماسكة وفاعلة.

بالرغم من الدور الذي أدته القوى الخارجية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في إسقاط النظام السياسي ، إلا أن العراقيين أنفسهم كان لهم رؤيتهم المستقبلية في صياغة وبناء النظام السياسي الجديد وتوجهاته الخارجية. فظهرت الحاجة الملحة لإعادة بناء سياسة خارجية تعكس التحول الديمقراطي المنشود وتستعيد مكانة العراق ودوره الإقليمي والدولي. هذا التحول استلزم إعادة تقييم شاملة للمرتكزات والمحددات التي تؤثر على توجهات العراق الخارجية، سواء كانت داخلية كطبيعة النظام الاتحادي الجديد وتضارب الصلاحيات بين هيئة الرئاسة ورئاسة الوزراء، وضعف الأداء المؤسسي نتيجة للتوافقية السياسية والمكوناتية، أم خارجية كاستمرار تأثير الاحتلال الأمريكي ، وتدخلات دول الجوار التي كانت تستغل نقاط الضعف الداخلية .كل هذه العوامل أحدثت ارتباكاً وعرقلة في مسار السياسة الخارجية العراقية، مما حد من قدرتها على بناء تحالفات متوازنة وتحقيق مصالحها الوطنية بفاعلية.

في هذا السياق المعقد، تبرز العلاقة بين العراق والاتحاد الأوروبي كنموذج مهم لدراسة التحديات والفرص التي واجهت السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ .فالعراق يمتلك تاريخاً طويلاً من العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي، وإن كانت هذه العلاقات قد شهدت مداً، وجزراً تبعاً للظروف السياسية. التحولات في العراق دفعت الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى إعادة تقييم سياسته تجاهه، مقدماً الدعم في مجالات الإعمار والمساعدات الإنسانية .لكن السؤال يبقى حول مدى نجاح العراق في استثمار هذه الفرص لبناء سياسة خارجية مستقلة وفاعلة، وكيف يمكن التغلب على المحددات التي تعيق هذا التطور. هذه الدراسة ستسعى إلى تقديم تحليل شامل لهذه الديناميكيات، مقترحة رؤية لمستقبل السياسة الخارجية العراقية بما يمن ضمن تحقيق مصالحها القومية وتعزيز شراكاتها الاستراتيجية، لا سيما مع الاتحاد الأوروبي، مع التأكيد على ضرورة بناء استراتيجية خارجية نابعة من المصلحة الوطنية واستقلالية القرار والمهنية في التمثيل الخارجي.

أولاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب محورية:

١–تقدم فهماً عميقاً للتحولات المعقدة التي طرأت على السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وهو ما يعكس مرحلة مفصلية في تاريخ العراق والمنطقة .هذا الفهم يسهم في تحليل أسباب التحديات التي واجهت العراق في بناء سياسة خارجية مستقرة وفاعلة.

٢–تسلط الضوء على المحددات الداخلية والخارجية التي أثرت في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية العراقية .يشمل ذلك تأثير النظام الاتحادي، وضعف الأداء المؤسسي، وتضارب الصلاحيات، فضلًا عن تأثير الاحتلال الأمريكي وتدخلات دول الجوار. هذا

التحليل يساعد على تحديد نقاط الضعف، والقوة في النظام السياسي العراقي، وعلاقاته الدولية.

٣-تركز الدراسة بشكل خاص على العلاقات بين العراق، والاتحاد الأوروبي، مستكشفةً تطور هذه العلاقات والدور الذي أداه الاتحاد في مرحلة ما بعد الغزو. هذا الجانب يبرز الفرص الضائعة والتحديات القائمة في بناء شراكة استراتيجية مثمرة بين الطرفين.

٤-تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية في مجال العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، وصنع القرار، وذلك عن طريق تطبيق الأطر النظرية لتقديم تحليل شامل لسلوك دولة تواجه تحديات فريدة من نوعها.

٥-تقدم الدراسة مقترحات عملية لصناع القرار في العراق، تسعى إلى إعادة بناء سياسة خارجية تستند إلى رؤية وطنية واضحة، مع التركيز على استقلالية القرار، والمهنية في التمثيل الخارجي، وتفعيل الشراكات الاستراتيجية، وخاصة مع الاتحاد الأوروبي. هذا يسهم في تعزيز الأمن القومي والتنمية المستدامة للعراق.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

١. تحليل التطورات الجوهرية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

٢. تحديد أبرز المحددات الداخلية (كشكل الدولة الاتحادي وتداخل الصلاحيات) التي أثرت في السياسة الخارجية العراقية.

٣. تقييم تأثير المحددات الخارجية (كالاحتلال الأمريكي وتدخلات دول الجوار) على توجهات العراق الخارجية.

٤. تتبع مسار العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٣.

٥. تقييم دور الاتحاد الأوروبي في دعم العراق بعد الغزو، وخاصة في مجالات الإعمار والمساعدات.

٦. تشخيص أوجه القصور في أداء السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

٧. اقتراح رؤية استراتيجية لإعادة بناء السياسة الخارجية العراقية بما يخدم المصالح الوطنية.

٨. تقديم توصيات عملية لتعزيز الشراكة بين العراق والاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول التحديات والتعقيدات التي واجهت السياسة الخارجية العراقية بعد التحول الجذري في عام ٢٠٠٣، من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي اتحادي .فبالرغم من هذا التغيير السياسي المهم، الذي كان من المفترض أن يمهد لسياسة خارجية أكثر استقلالية وفاعلية، إلا أن الواقع أظهر استمرار المعوقات التي حدت من قدرة العراق على ممارسة دور خارجي مؤثر. تتجلى هذه المشكلة في تعدد الجهات المعنية بصنع القرار الخارجي، مما أدى إلى ارتباك وغياب للانسجام المطلوب، وتفاقمت هذه الحالة بسبب تداخل الصلاحيات والتنافس بين الرئاسات الثلاث وتناقض الأدوار .كما أن الاحتلال الأمريكي فرض واقعاً جديداً على القرار السياسي الخارجي العراقي، إذ تعرضت السياسة الخارجية إلى ضغوط خارجية، مما قلل من قدرة

العراق على بناء تحالفات متوازنة .ولا يمكن إغفال تأثير دول الجوار، الذي كان كبيراً في رسم ملامح السياسة الخارجية العراقية، غالباً من خلال وكلاء داخليين، مما أضعف الموقف الرسمي وأربك العلاقات الدبلوماسية .يضاف إلى ذلك، ضعف المؤسسات الدبلوماسية العراقية، وبخاصة وزارة الخارجية، الذي انعكس سلباً على الأداء الخارجي نتيجة التوافقية وعدم مراعاة التخصص وغياب المهنية في حالات كثيرة. كما أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ أدى إلى إشكآليات في توزيع الصلاحيات، إذ منحت بعض المواد سلطات للأقاليم تتعارض مع مفهوم السياسة الخارجية الموحدة، مما أربك علاقات العراق الدولية. وأخيراً، أثرت البيئة الأمنية الهشة داخل العراق بعد ٢٠٠٣، بما فيها الإرهاب والانقسامات المجتمعية، سلباً على قدرة الدولة في ممارسة دور خارجي فاعل. ومن هنا يبرز السؤال المركزي الآتي: ما هو واقع وتحديات وفرص السياسة الخارجية العراقية ازاء دول الاتحاد الأوربي بعد العام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية؟ ومن هذا السؤال تنبثق التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما هي أبرز التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣؟

٢. كيف أثر تعدد الجهات المعنية بصنع القرار الخارجي على فاعلية السياسة الخارجية العراقية؟

٣. ما هو مدى تأثير الاحتلال الأمريكي على استقلالية القرار السياسي الخارجي للعراق؟

٤. كيف أسهمت تدخلات دول الجوار في تشكيل ملامح السياسة الخارجية العراقية؟

٥. ما هي التحديات التي واجهت المؤسسات الدبلوماسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وكيف انعكست على أدائها؟

٦. كيف أثر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على مفهوم السياسة الخارجية الموحدة في العراق؟

٧. ما هو تقييم علاقات العراق مع الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٣ في ضوء الفرص والتحديات؟

٨. ما هي الرؤى المستقبلية المقترحة لتعزيز استقلالية وفاعلية السياسة الخارجية العراقية، وخاصة تجاه الاتحاد الأوروبي؟

رابعاً: فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، بالرغم من التحول نحو نظام ديمقراطي اتحادي، قد واجهت تحديات جوهرية أثرت على استقلاليتها وفاعليتها، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تداخل الصلاحيات بين المؤسسات الرسمية، وضعف الأداء الدبلوماسي الناتج عن التوافقية، وتأثير الاحتلال الأمريكي وتدخلات دول الجوار، مما أدى إلى غياب استراتيجية موحدة وواضحة للعلاقات الخارجية، ومن ثم، فإن إعادة بناء هذه السياسة يتطلب معالجة شاملة للمحددات الداخلية، والخارجية لضمان تحقيق المصالح الوطنية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الأطراف الدولية الفاعلة كالاتحاد الأوروبي.

خامساً: مناهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج الاستقرائي ، وذلك بغرض فهم طبيعة العلاقات الدولية وتفسير التحولات في السياسة الخارجية العراقية، سيتم توظيف هذا المنهج لوصف وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالمتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت على صياغة وتنفيذ

السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣. ويعود سبب اختيار هذا المنهج إلى قدرته على تفكيك الظواهر المعقدة، مثل صنع القرار في السياسة الخارجية، وربطها بأطر نظرية متماسكة لتفسير السلوك الدولي، مما يمكن من استخلاص استنتاجات دقيقة وتقديم توصيات بناءة.

سادساً: هيكلية الدراسة

تتألف هذه الدراسة من أربعة فصول رئيسة، تُقدم كلٌ منها تحليلاً معمقاً لجوانب محددة من السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣. يبدأ البحث بالفصل الأول: السياسة الخارجية العراقية دراسة في الإطار النظري، إذ يناقش هذا القسم المفاهيم الأساسية للسياسة الخارجية وعلاقتها الوثيقة بالسياسة الدولية وآليات صنع القرار، مع استعراض تطور السياسة الخارجية العراقية قبل وبعد عام ٢٠٠٣، وتحديد مرتكزاتها ومحدداتها، فضلًا عن تركيز خاص على توجهاتها تجاه الاتحاد الأوروبي في هذه الفترة. يليه الفصل الثاني: السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، الذي يتعمق في أهداف ومبادئ السياسة الخارجية العراقية في أعقاب التغيير، ويبحث في الوسائل والآليات المستخدمة في صياغتها وتنفيذها، كما يحلل توجهاتها على المستويين الإقليمي والدولي. أما الفصل الثالث: العوامل والمتغيرات المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوربي بعد عام ٢٠٠٣ ومحدداتها، فيخصص لتحليل المتغيرات والمقومات والمحددات التي أثرت في توجهات السياسة الخارجية العراقية نحو الاتحاد الأوروبي، مفصلاً العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي شكلت هذه العلاقة المعقدة. وتختتم الدراسة بالفصل الرابع: مستقبل السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوروبي، الذي يستعرض مشهد تطور أداء السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوروبي، ويتناول مكاسب الطرفين من تعزيز هذه العلاقات الثنائية، ولكنه لا يغفل مشهد تراجع هذا الأداء وانعكاساته السلبية، ليقدم في النهاية

رؤى حول استمرارية الأداء السياسي الخارجي ومستقبل العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد الأوروبي.

سابعاً: الدراسات السابقة

١. **"السياسة الخارجية العراقية: التوازن الهش" – إحسان الشمري (2022)** درست هذه الأطروحة طبيعة السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، محللةً التحديات التي تواجهها في تحقيق التوازن بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة، وتطرقت إلى عوامل عدم الاستقرار الداخلي وتأثيرها على القرار الخارجي. وهدفت الدراسة إلى فهم أسباب "الهشاشة" في السياسة الخارجية العراقية وإلى أي مدى تعيق هذه الهشاشة بناء علاقات دولية مستقرة وفاعلة .خلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية العراقية ما زالت تعاني من ضعف في الاستقلالية والفاعلية نتيجة لتشابك العوامل الداخلية والتدخلات الإقليمية والدولية، وأنها غالباً ما تكون أسيرة للمصالح المتضاربة للقوى الداخلية والخارجية.

٢. **" العلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي: استقرار، إعادة بناء وأمن" – كاوه حسن (2020)** ركزت هذه الدراسة على العلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٣، متناولةً جوانب الاستقرار وإعادة البناء والأمن كركائز لهذه العلاقة، وبحثت في تأثير الوضع العراقي على مصالح الاتحاد الأوروبي .سعت الدراسة إلى تقييم مدى نجاح التعاون بين الطرفين في تحقيق الأهداف المشتركة، وتقديم رؤى حول مستقبل هذه العلاقات في ضوء التحديات القائمة .أشارت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي يدرك أهمية استقرار العراق لمصالحه، وأن ضعفه قد يسبب موجات هجرة وتدهوراً أمنياً، ودعت إلى تعزيز استقلالية القرار العراقي من خلال تطوير العلاقات مع الاتحاد.

٣. **"العلاقات بين العراق والاتحاد الأوروبي: استقرار، إعادة بناء وأمن" – (خدمة العمل الخارجي الأوروبي، ٢٠١٨)** يحدد هذا المستند استراتيجية الاتحاد الأوروبي ومشاركته

مع العراق، مع التركيز على مجالات الاستقرار وإعادة الإعمار والتعاون الأمني. ويفصل الأسهامات والأولويات للاتحاد الأوروبي في دعم تعافي العراق بعد الصراع. سعى إلى التعبير عن التزام الاتحاد الأوروبي تجاه العراق، وتسليط الضوء على الأشكال المختلفة للدعم المقدم والأساس المنطقي وراء تعزيز العلاقات الثنائية. يؤكد المستند على التزام الاتحاد الأوروبي المستمر باستقرار العراق وإعادة إعماره، معتبراً أن العراق المستقر حيوي للأمن الإقليمي ومصالح الاتحاد الأوروبي. ويفصل المساعدات المالية والفنية الكبيرة، مؤكداً على أهمية التعاون المستمر في مجالات مثل مكافحة الإرهاب، والإصلاح المؤسسي، والتنمية الاقتصادية.

٤. "**السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ آليات صنع القرار وأدوات التنفيذ**" – **عبد الستار هادي الجنابي (2013)** استعرضت هذه الدراسة آليات صنع القرار في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، بما في ذلك الأدوار التي تؤديها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وكذلك الأدوات المستخدمة في تنفيذ هذه السياس، وسعت إلى تحليل كيفية تشكيل السياسة الخارجية العراقية في ظل النظام الجديد، وتحديد مدى فاعلية الآليات المتبعة في تحقيق الأهداف المرجوة .بينت الدراسة أن تعدد الجهات الفاعلة في صنع القرار، وضعف التنسيق بينها، أدى إلى ارتباك في توجيه السياسة الخارجية، مما أثر سلباً على قدرة العراق على تنفيذ أهدافه بكفاءة.

٥. "**وظائف الدول الصغيرة Trygve** – "**The Functions of Small States**" " **Mathieu (1971)** درست هذه الأطروحة الأساسية الأدوار والوظائف التي تتبناها الدول الصغيرة في النظام الدولي، مع التركيز غالباً على سلوكيات سياستها الخارجية

فيما يتعلق بقدراتها المحدودة. هدفت إلى تطوير إطار نظري لفهم كيفية تمكن الدول الأصغر من تعظيم نفوذها وتأمين مصالحها وسط الفاعلين الأكبر والأكثر قوة. خلصت الدراسة إلى أن الدول الصغيرة غالباً ما تعتمد على الدبلوماسية والقانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف لتعويض نقص القوة الصلبة لديها، مؤكدةً على الدبلوماسية المتخصصة وبناء التحالفات كاستراتيجيات رئيسية للبقاء والنفوذ. وعلى الرغم من أن هذا العمل يسبق السياق العراقي بعد عام ٢٠٠٣، فإن رؤاه النظرية حول سلوك الدول الصغيرة ذات صلة وثيقة بفهم محاولات العراق للتنقل في بيئة دولية معقدة بقدرات متضائلة.

"السياسة الدولية والسياسة الخارجية: قراءة في البحث والنظرية International" / " Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory" – James Rosenau (1969)جمع هذا الكتاب وجهات نظر نظرية متنوعة وأبحاث حول التفاعل بين السياسة الدولية والسياسة الخارجية، مع التركيز على العوامل التي تشكل السلوك الخارجي للدولة. يتعمق في عمليات صنع القرار، والتأثيرات النظامية، وأدوار الفاعلين الأفراد. هدف إلى تقديم نظرة عامة شاملة للمشهد النظري لتحليل السياسة الخارجية، مشجعاً على نهج متعدد المستويات لفهم سلوك الدولة في الساحة الدولية. خلصت المجموعة إلى أن تحليل السياسة الخارجية عملية معقدة، وأن السياسة الخارجية هي نتاج تفاعلات بين البيئتين الداخلية والخارجية. وأكدت على أهمية مراعاة المتغيرات النفسية والمجتمعية والحكومية والنظامية في فهم سبب تصرف الدول بالطريقة التي تتصرف بها دولياً. ويعدّ هذا العمل حاسماً لتقديم الأسس النظرية للمنهج التحليلي للدراسة الحالية .الرابط (تقديري) :كنص أكاديمي كلاسيكي، من المحتمل أن يكون متاحاً في المكتبات الجامعية أو عبر قواعد البيانات الأكاديمية